الفصـل الأول : مقدمـة

أولاً: إنشاء لجنة تقصي الحقائق المستقلة

١- أنشئت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق بتكليف من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة بمقتضى الأمر الملكي رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ المؤرخ في ٢٩ يونيو، ودخل حيز النفاذ من تاريخ صدوره[١]، حيث تنص المادة الأولى منه على أن "تنشأ لجنة ملكية مستقلة للقيام بالتحقيق في مجريات الأحداث التي وقعت في مملكة البحرين خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١، وما نجم عنها من تداعيات لاحقة، وتقديم تقرير حولها متضمنا ما تراه مناسبا من توصيات في هذا الشأن".

٢- وقد كلفت المادة التاسعة من الأمر الملكي اللجنة بإعداد تقرير عن الأحداث التي وقعت خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١ على أساس المعايير الدولية لحقوق الإنسان، على أن يشتمل حسب نص المادة التاسعة، على الموضوعات الآتية:

أ) سرد كامل للأحداث التي وقعت خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١.

ب) الظروف والملابسات التي وقعت في ظلها تلك الأحداث.

ج) ما إذا كانت قد وقعت انتهاكات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان من قبل أي من المشاركين خلال الأحداث أو التداخل بين المواطنين والحكومة.

د) وصف لأي أعمال عنف وقعت، يشتمل على بيان طبيعة تلك الأعمال، وكيفية حدوثها والعناصر الفاعلة والتداعيات التي نتجت عنها، ولا سيما في مستشفى السلمانية ودوار مجلس التعاون.

هـ) بحث حالات الادعاء بوحشية الشرطة أو الادعاء بأعمال عنف ضد المتظاهرين، أو من المتظاهرين ضد الشرطة وآخرين، بما في ذلك الأجانب[٢].

و) ظروف وصحة عمليات التوقيف والاعتقال.

ز) بحث حالات الادعاء بالاختفاء أو التعذيب.

ح) بيان ما إذا كان هناك مضايقات من قبل وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية ضد المشاركين في المظاهرات والاحتجاجات العامة.

ط) بحث حالات الادعاء بأعمال هدم غير قانوني للمنشآت الدينية.

ي) بيان ما إذا كان هناك اشتراك لقوات أجنبية أو فاعلين أجانب في الأحداث.

---

١ يتضمن المرفق رقم ١ النص الكامل للأمر الملكي رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١.

٢ كان دوار مجلس التعاون الخليجي يقع بالمنامة، وكان يُعرف أيضاً باسم "دوار اللؤلؤة".

ومن ثم تكون اللجنة مقيدة بحدود ما جاء في قرار تكليفها المشار إليه، وتلتزم بأن تكون التحقيقات الواردة في التقرير في نطاق اختصاصها المحدد.

٣- وقد اختار جلالة الملك أعضاء اللجنة الخمسة، وعين رئيساً لها عَهَدَ إليه بتوجيهها، وهم: البروفيسور/ محمود شريف بسيوني، رئيساً (الولايات المتحدة/ مصر)، والقاضي فيليب كيرش (بلجيكا/ كندا)، والبروفيسور السير/ نايجل سيمون رودلي (المملكة المتحدة)، والدكتورة/ ماهنوش أرسنجاني (إيران)، والدكتورة/ بدرية العوضي (الكويت).

٤- وأصدر جلالة الملك حمد بن عيسى الأمر الملكي رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١[٣] بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١١، مانحاً أعضاء اللجنة وموظفيها "الامتيازات والحصانات" ذاتها التي يحظى بها "خبراء الأمم المتحدة" وفقا لاتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها المؤرخة في ١٣ فبراير ١٩٤٦.

ثانيا: تشكيل موظفي اللجنة

٥- اختار أعضاء اللجنة الموظفين المؤلفين من فريق التحقيق الذي يرأسه رئيس التحقيقات ويدعمه طاقم من المحققين، والمساعدين وغيرهم من موظفي الدعم الإداري[٤]. حيث يبلغ إجمالي عدد الموظفين ٥١ شخصًا[٥] عملوا لفترات مختلفة من الزمن[٦]، بما في ذلك اثنا عشر محققا[٧]، واثنا عشر مساعدًا للمحققين وخمسة إداريين، وأربعة مساعدين إداريين وثمانية عشر مستشارًا فنيًا وعلميًا. وجميع الموظفين والمستشارين تعاقدوا مع اللجنة، وتضمنت عقودهم شرطا بشأن السرّية. وبدأ بعض الموظفين عملهم في الأسبوع الأول من شهر يوليو ٢٠١١.

ثالثا: نبذة عن عمل اللجنة ومنهجيته

٦- بدأت اللجنة تحقيقاتها في ٢٠ يوليو ٢٠١١، حيث جمعت ٨١١٠ شكوى وإفادة تتعلق بمختلف انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بنطاق عملها. وجاءت هذه الشكاوى والادعاءات على النحو الآتي:

أ – الإفادات المقدمة خطيا وعددها (٢٦٣٩) إفادة.

---

٣ راجع الأمر الملكي رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ في المرفق الثاني.

٤ انظر الرسم البياني للهيكل التنظيمي للجنة في المرفق الرابع.

٥ نظرا للحاجة إلى وجود موظفين يتقنون لغتين (العربية والإنجليزية)، فقد تواجد بين موظفي اللجنة العديد من حاملي الجنسية المزدوجة. ويمكن تصنيف الموظفين بحسب جنسياتهم ذالتي تم تحديدها لأغراض الحصول على التاشيرات البحرينية على النحو التالي: مصر (١٧)، الولايات المتحدة (١٣)، البحرين (٨)، لبنان (٣)، استراليا (٢)، الأردن (٢)، المملكة المتحدة (٢)، العراق (١)، السودان (١)، السويد (١)، اليمن (١).

٦ جميع الأعضاء والموظفين أتموا فترة تعاقدهم فيما عدا أربعة منهم؛ حيث ترك أحدهم اللجنة لأسباب صحية (تمثلت تحديدا في خلع بالكتف تطلب إجراء جراحة)، وأنهى آخر علاقته بعد أسبوعين من العمل معللاً ذلك بأسباب شخصية، واستقال ثالث بعد التحقيق معه بشأن عدم اتباع الإجراءات الداخلية، وترك رابع العمل قبل ثلاثة أيام من انتهاء الفترة المتعاقد عليها.

٧ لم تضم اللجنة محققين بحرينيين، وقد تم اختيار جمع المحققين على أساس خبرتهم في التحقيق والقضاء.

ب- الإفادات المقدمة باليد أو إلكترونيا وعددها (٥١٨٨) إفادة.

ج- الإفادات المقدمة من مؤسسات وعددها (٢٨٣) إفادة.

وبالإضافة إلى هذه الشكاوى والادعاءات، أجرت اللجنة خمسًا وستين زيارة مبدئية للمواقع (مع عدد من زيارات متابعة)، وعقدت ثمانية وأربعين اجتماعا مبدئياً مع مختلف الجهات الرئيسية في حكومة البحرين وأفراد من المجتمع المدني والجمعيات السياسية (مع عدد من زيارات المتابعة).

٧- صنّفت اللجنة الشهادات والإفادات الشفوية والخطية والرسائل الإلكترونية التي تلقتها تحت المجموعات التالية، والتي تم إدخالها بعد ذلك في قاعدة بيانات اللجنة، وهي:

أ- حالات الوفاة،

ب- الموقوفون،

ج- الصحفيون،

د- الطاقم الطبي،

هـ- موظفو القطاع الخاص،

و- موظفو القطاع العام،

ز- أفراد الشرطة،

ح- الطلاب،

ط- المعلمون/ الأساتذة،

ي- السُنّة،

ك- الأجانب،

وبالإضافة إلى ذلك، تلقت اللجنة وفحصت تقارير وردت من المؤسسات والمنظمات وأجهزة الإعلام الوطنية والدولية حيث سجلتها جميعًا على قاعدة البيانات.

٨- واستنادًا إلى مصادر المعلومات المذكورة أعلاه، كشفت قاعدة بيانات اللجنة ضروباً مختلفة من الانتهاكات المُدعى بها. والغرض من القائمة التالية هو بيان أنماط ما ورد فعلياً للجنة من الإفادات والشكاوى دون تحليل أو فحص لمضمونها، وهي الإدعاءات الاتية[٨]:

أ- الوفاة،

ب- التعذيب،

ج- الإساءة اللفظية،

د- سوء المعاملة البدنية،

٨ ثمة تداخل بين الفئات المختلفة للمعلومات نظرا لطريقة إبلاغ اللجنة بالشكاوى.

هـ الإساءة النفسية،

و– الإساءة الجنسية،

ز– الاغتصاب،

ح– إساءة استعمال السلطة والاستخدام المفرط للقوة،

ط– القبض والتوقيف التعسفيان ،

ي– الاختفاء القسري أو الفقد،

ك– الحصول على الأقوال بالإكراه،

ل– المحاكمة غير العادلة،

م– الحرمان من المساعدة القانونية،

ن– الحرمان من الممتلكات الخاصة،

س– إتلاف الممتلكات الخاصة،

ع– هدم المنشآت الدينية،

ف– فصل الطلاب،

ص– وقف الطلاب عن الدراسة،

ق– إلغاء المنح الدراسية للطلاب،

ر– الفصل من العمل في القطاع الخاص،

ش– الفصل من العمل في القطاع العام،

ت– الوقف عن العمل في القطاع الخاص،

ث– الوقف عن العمل في القطاع العام،

خ– إدعاءات أخرى ذات صلة بالعمل،

ذ– تقييد حرية التعبير والتجمع،

ض– مضايقات وسائل الإعلام،

غ– المنع من السفر،

ظ– أخرى.

٩– تنوعت مصادر المعلومات المشار إليها أعلاه وتفاوتت نوعيتها. وهذا أمر طبيعي ناتج عن تنوع المصادر، التي لم تتبع بالضرورة نفس المنهج ولم تصف الأحداث والمواقف بذات الطريقة أو نفس الأسلوب.

١٠–لقد كانت المعلومات الواردة من الحكومة في البداية، أي في نهاية شهر يوليو ومطلع شهر أغسطس ٢٠١١، تميل إلى المحدودية والتشتت. ومع مرور الوقت، نشأت علاقة أكثر استقرارًا أسفرت عن الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً، وإجابات أكثر تحديداً على الأسئلة التي طرحتها اللجنة

بغرض المتابعة. ولقد أصدرت الحكومة تقارير تضم مئات من الصفحات بما في ذلك تقرير شامل أُعِدَ نيابة عن جميع الجهات الحكومية بتاريخ ٦ أكتوبر ٢٠١١. ولم يرد في هذه التقارير مجرد معلومات عن الوقائع بل أجوبة عن مسائل قانونية ذات طابعين موضوعي وإجرائي، كما شملت ردودا على استفسارات اللجنة وعلى أسئلة مختلفة بشأن الادعاءات بوقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون البحريني.

١١- كما تلقت اللجنة كماً كبيرًا من المعلومات من الأفراد والجماعات التي تعمل من خلال منظمات غير حكومية ومنظمات حقوق الإنسان ومنظمات دينية. وقد أُدرج عدد من الشكاوى في أكثر من مصدر من مصادر المعلومات[٩]. فعلى سبيل المثال، كان بإمكان الأفراد الشاكين إرسال شكاواهم على الموقع الإلكتروني للجنة، أو إجراء مكالمة هاتفية، أو الحضور إلى مكاتب اللجنة لإجراء مقابلة، أو سلوك جميع تلك السُبل معا، كما كان يمكن أيضا أن تظهر الشكوى نفسها في مجموعة معلومات مقدمة من الجمعيات السياسية، مثل "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" (الوفاق) و"تجمع الوحدة الوطنية" و"كرامة" و"جمعية العمل الوطني الديمقراطي" (وعد)، أو مقدمة من جمعيات المجتمع المدني مثل مركز البحرين لحقوق الإنسان، وجمعية البحرين لمراقبة حقوق الإنسان. ولقد كانت جمعية الوفاق، على وجه الخصوص، على اتصال شبه يومي باللجنة. وكانت مجموعات الشكاوى التي ترسلها الوفاق، ومركز البحرين لحقوق الإنسان إلى اللجنة، واللتان تشعر اللجنة بالامتنان لهما، تتضمن في كثير من الأحيان معلومات متشابهة ومتداخلة عن الشاكين والأحداث. ففي كثير من هذه المخاطبات، كانت الرسالة الافتتاحية أو المذكرة تقول إن موضوع المخاطبة الإبلاغ عن عدد من الشكاوى يتراوح ما بين ٥٠ و ٥٠٠ شكوى، ولكن نادرا ما تضمنت ملفات عن كل شاك على حدة. وكانت الفائدة الرئيسية لها هي تحديد الأشخاص الذين قدمت المنظمات الادعاءات نيابة عنهم[١٠].

٩ منظمات المجتمع المدني الدولية: منظمة العفو الدولية، جمعية الوقاية من التعذيب، لجنة الحرية الأكاديمية، منظمة أطباء بلا حدود، منظمة الدولية للتعليم، مراقبة حقوق الإنسان، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، منظمة لا سلامة بدون عدالة، شبكة باحثين في خطر. منظمات المجتمع المدني الوطنية: مركز البحرين لحقوق الإنسان، الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، الجمعية البحرينية لمراقبة حقوق الانسان، الجمعية البحرينية للشفافية، الإتحاد النسائي البحريني، جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان، اللجنة الأهلية لتوثيق أحداث ١٤ فبراير (كرامة)، جمعية التربويين البحرينية. الجمعيات والأحزاب السياسية: جمعية الوفاق الوطني الإسلامي، تجمع الوحدة الوطنية، جمعية العمل الوطني الديمقراطي، جمعية الأصالة الإسلامية، جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي، جمعية التجمع القومي الديمقراطي. النقابات العمالية: ألبا، أسري، بنا غاز، الإتحاد العام لنقابات عمال البحرين، طيران الخليج. المؤسسات الحكومية: قوة دفاع البحرين، هيئة القضاء العسكري، وزارة الصحة، جهاز الأمن الوطني، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة العدل والشؤون الإسلامية، وزارة التربية والتعليم، النيابة العامة، مجلس النواب، ديوان الخدمة الوطنية، هيئة التشريع والافتاء الوطني، غرفة تجارة وصناعة البحرين، الجهاز المركزي للمعلومات، هيئة شؤون الإعلام، هيئة الأوقاف الجعفرية، وزارة الإسكان، وزارة البلديات والتخطيط، وزارة حقوق الإنسان والتنمية الإجتماعية. الجامعات: جامعة البحرين وجامعة بوليتكنك.

١٠ فعلى سبيل المثال، تلقت اللجنة 648 شكوى تتضمن الادعاء بسرقة ممتلكات شخصية أثناء عمليات الاعتقال. تضمن العديد منها مصادرة رسمية لما تراه الحكومة مواد إثبات. بالإضافة إلى ذلك، تلقت 788 شكوى بشأن مزاعم التعرض للتعذيب .ومع ذلك، وبعد دراسة متأنية للادعاءات، بدا أن ما اعتبره الشاكون تعذيبا تفاوت تفاوتا كبيرا عما ورد بالتعريف القانوني للتعذيب المنصوص عليه في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية. وكانت بعض الادعاءات تذهب إلى وقوع إساءة لفظية أو قسوة في طريقة وضع القيود. ولا يعني هذا الاستهانة بهذه الأمور لأنها أيضا انتهاكات لكرامة الإنسان، ولكنها توضح أن ثمة اختلاف في رؤية الناس للمسألة. فبعد أن قيل أن مركز البحرين لحقوق الإنسان أخبر من توجهوا إليه للإبلاغ عن سوء المعاملة البدنية بأن سوء المعاملة البدنية لا يمكن أن تعتبر تعذيبا إلا إذا اتصلت بانتزاع أقوال أو اعتراف، جاءت الإفادات اللاحقة من الشاكين في هذا الصدد أكثر تركيزا على هذا الأمر.

١٢- وتتضمن مختلف فصول ومباحث هذا التقرير، تحليل اللجنة لجميع مصادر المعلومات فيما يتعلق بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان[١١].

١٣- وتضمنت منهجية عمل اللجنة الأنشطة الآتية: إجراء المقابلات مع مقدمي الشكاوى الفردية؛ والاجتماع مع مسئولي حكومة البحرين ومنظمات المجتمع المدني وجماعات المعارضة، والمهنيين من مختلف الفئات، والزعماء الدينيين، وإجراء الزيارات الميدانية إلى المستشفيات والسجون وأماكن العبادة التي تم هدمها وأماكن أخرى.

١٤- وقد أجرى محققو الجنة مقابلات فردية مع ٥١٨٨ فردًا، بغرض جمع إفادات الشهود والشاكين المتعلقة بادعاءات وقوع انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي يشملها اختصاص اللجنة. وقد تم تدوين المعلومات التي تم الحصول عليها وأدخلت في قاعدة البيانات في وقت لاحق.

١٥- كما أُجريت لقاءات مع الجهات الحكومية البحرينية، وأصحاب الأعمال في القطاع الخاص وأفراد من الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وكان الغرض من هذه الاجتماعات البحث عن معلومات حول السياسات والممارسات الحكومية، وتحديد الشهود المحتملين وجمع الإفادات وغيرها من الأدلة الوثائقية المتعلقة بالادعاءات بوقوع انتهاكات للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأجري عدد من اجتماعات المتابعة من أجل جمع معلومات إضافية والحصول على إيضاحات، وخاصة من الجهات الحكومية البحرينية. وقد تم تسجيل ملخصات هذه الاجتماعات على قاعدة البيانات.

١٦- وأجريت أيضا لقاءات مع أجهزة وهيئات حكومة البحرين الآتية: مكتب رئيس الوزراء، ومكتب نائب رئيس الوزراء، ووزارة الداخلية، ووزارة العدل والشئون الإسلامية، وزارة العمل، ووزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني، ووزارة الصحة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان، ومكتب النائب العام، وكبار الموظفين في قوة دفاع البحرين، ومكتب النائب العام العسكري، وديوان الخدمة المدنية، والحرس الوطني وجهاز الأمن الوطني. واجتمعت اللجنة أيضاً مع صاحب السمو الملكي ولي العهدالأمير سلمان بن حمد آل خليفة وموظفيه. وقد أسفرت اجتماعات اللجنة عن الحصول على بيانات ومعلومات من حكومة البحرين، حيث درستها اللجنة. كما أسفرت العديد من هذه الاجتماعات عن إثارة مزيد من استفسارات اللجنة، وعن عقد مزيد من اجتماعات المتابعة للحصول على إيضاحات. وقد تلقت اللجنة ردودا من حكومة البحرين فيما يتعلق بحالات وظروف محددة استفسرت عنها اللجنة وقد تم تسجيل ملخصات هذه الاجتماعات، ومضمون التقارير والإيضاحات التي وردت على قاعدة

١١ ليست هناك علاقة عددية بين الإفادات الواردة، المصنفة على النحو الوارد في المتن، والانتهاكات التي وقفت عليها اللجنة والتي يتناولها هذا التقرير بالتفصيل. نظرا لأن الأرقام الواردة في الفئات المختلفة تقوم على ما تم تقديمه للجنة، في حين أن ما حصلته من نتائج في خصوص الادعاءات بوقوع انتهاكات يقوم على ما وجدته اللجنة صحيحًا أو محل ثقة من تلك الادعاءات بعد تحليلها ودراستها.

البيانات. وقد أجري في وقت لاحق تحليل لهذه الاجتماعات والتقارير لتحديد السياسات والممارسات التي تتبعها الجهات الحكومية البحرينية، فيما يخص نطاق عمل اللجنة.

١٧- اجتمعت اللجنة مع زعماء المعارضة وقادة منظمات حقوقية غير حكومية، وزعماء دينيين وصحفيين ورجال أعمال وممثلي منظمات مدنية تمثل جميعها أطياف المجتمع البحريني، بغية الحصول على معلومات تم تسجيلها أيضا على قاعدة البيانات، والتي شكلت أساساً لفهم الأحداث وسياقها، وتقييم الأوضاع، وخصوصاً سياسات وممارسات الجهات الحكومية البحرينية.

١٨- وعقدت لقاءات مع أصحاب العمل في القطاع الخاص المشاركين في عمليات فصل الموظفين وإيقافهم عن العمل بسبب أحداث فبراير و مارس ٢٠١١[١٢]. واستفسرت اللجنة في هذه الاجتماعات عن سياسات وممارسات أصحاب العمل في فصل الموظفين أو وقفهم عن العمل خلال الفترة الزمنية المعنية. كما استطاعت اللجنة أيضاً الحصول على معلومات عن الإجراءات التصحيحية اللاحقة التي اتخذها أصحاب الأعمال بعد ذلك، مثل إعادة الموظفين أو تعويض المتضررين.

١٩- واجتمعت اللجنة أيضاً مع رئيسي جامعة البحرين وجامعة بوليتكنيك البحرين لمناقشة حالات فصل أو وقف الطلاب عن الدراسة، وإلغاء المنح الدراسية الممنوحة لهم[١٣].

٢٠- وقد أجرت اللجنة زيارات ميدانية طوال فترة التحقيق من أجل جمع مزيد من شهادات الشهود، وإجراء فحوصات الطب الشرعي للمتضررين وللأماكن، وتقديم ملاحظات حول الطريقة التي تتبعها الجهات القائمة على إنفاذ القانون، ودراسة ظروف التوقيف والإصابات التي لحقت بالضحايا والحصول على فهم أعمق للأحداث على أرض الواقع. وكان لبعض الزيارات الميدانية دور بارز في تحديد الوسائل التي اتبعها المتظاهرون و الأنماط أو الممارسات التي اتبعتها الشرطة خلال المواجهات بين المتظاهرين والشرطة، ومدى استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي وغيرها من وسائل مكافحة الشغب، ومدى استخدام الأسلحة أو الأجهزة بدائية الصنع الأخرى التي قيل أن المتظاهرين استخدموها لمهاجمة الشرطة[١٤].

٢١- وشملت الزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة: مجمع السلمانية الطبي، ومستشفى قوة دفاع البحرين، ومستشفى وزارة الداخلية، و مركز توقيف الحوض الجاف، وسجن القرين، وسجن الجو، ومركز توقيف النساء في مدينة عيسى، وحي القرنة، وحي سنابس، وحي الدراز، وقرية النويدرات،

١٢ راجع الفصل السابع، المبحث الثاني.

١٣ راجع الفصل السابع، المبحث الثالث.

١٤ راجع الفصل الخامس.

ومركز شرطة البديع، ومركز شرطة الوسطى[١٥]. وقد زار محققو اللجنة العديد من هذه المواقع أكثر من مرة. وخلال هذه الزيارات التقى موظفو اللجنة على انفراد مع المحتجزين والمصابين في المواقع المذكورة أعلاه في أكثر من مناسبة. وأجرت اللجنة تحقيقات ميدانية في ثلاثين مكان عبادة كانت قد تعرضت للهدم واستخدمت صور الأقمار الصناعية للمواقع لتقييم الصور والرسومات الخاصة بمواقع المنشآت التي تعرضت للهدم[١٦].

٢٢- وأجرت اللجنة تحقيقات وبحوثًا حول الأحداث التي تدخل في نطاق تكليفها وتتناول الفصول المختلفة من هذا التقرير دراسة الادعاءات بانتهاك معايير حقوق الإنسان الدولية.

٢٣- ولم تطبق اللجنة أي معايير للاختيار أو للانتقاء، فجميع البلاغات والشكاوى التي قدمت للجنة تم تسجيلها على قاعدة البيانات. واستهدفت اللجنة أن تضع في اعتبارها جميع أنواع التقارير والإفادات والشكاوى التي تلقتها من جميع المصادر الممكنة.

٢٤- وأدت اللجنة أعمالها بمنتهى الاستقلالية والشفافية. ولم تواجه أي تدخل حكومي. وقد وضع أعضاؤها إجراءات وأساليب عملها ونشرت تلك الإجراءات والأساليب على موقعها على الانترنت.

٢٥- وقد اتخذت تدابير أمنية وإجراءات للحفاظ على السرية لحماية الشهود والشاكين ولضمان خصوصية كل منهم. وقد وفرت هذه التدابير قدراً عالياً من الاطمئنان للشهود والشاكين مما أدى إلى استلام عدد كبير من الشكاوى والتقارير، فضلاً عن استقبال عدد كبير من الأفراد الذين أبدوا الاستعداد لتقديم الأدلة بأنفسهم في مكتب اللجنة.

٢٦- وحظيت اللجنة بتعاون جميع السلطات البحرينية التي تعاملت معها. كما حظيت بتعاون من العديد من منظمات المجتمع السياسي والمدني، وخاصة من جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، التي كان تعاونها مفيداً ولا سيما فيما يتعلق بالتحقيق في هدم المنشآت الدينية الثلاثين، وكذا تعاونها في تزويد اللجنة بالعديد من التقارير وقوائم الأشخاص لتجري معهم اللجنة لقاءات. وهناك منظمات أخرى لم تذكر أسماؤها على وجه التحديد وتمثل مختلف المصالح السياسية والاجتماعية والحقوقية، كان لها دور أساسي في تسهيل عمل اللجنة وكذلك في مساعدتها في الحصول على الشكاوى الفردية والإفادات الشفوية للأفراد، وخاصة مركز البحرين لحقوق الإنسان. وقد كفل هذا التعاون الذي أبدته حكومة البحرين وجميع القطاعات المعنية في المجتمع البحريني تمكين اللجنة من الاضطلاع باختصاصاتها.

---

١٥ راجع الفصل السادس، المبحث الأول الذي يتناول حالات القتل، والمبحث الرابع الذي يتناول إساءة معاملة المحتجزين/التعذيب.

١٦ راجع الفصل السابع، المبحث الأول.

٢٧–وتحريا للدقة في تسجيل الإفادات والتقارير والشكاوى، أنشأت اللجنة قاعدة البيانات الخاصة بها. وسمحت هذه القاعدة لأعضاء اللجنة والموظفين بتسجيل الأدلة والبحث عنها، وتحديد أنماط الحالات الفردية وأوجه الشبه بينها. ووضعت قاعدة البيانات في مكان آمن خارج البحرين.

٢٨–وقد تم هذا القدر الهائل من العمل المبين أعلاه في فترة زمنية قصيرة نسبياً وذلك بفضل الموظفين المتفانين الذين عملوا لفترات طويلة للغاية للتوصل إلى المعلومات الواردة في هذا التقرير.

٢٩–اجتمع أعضاء اللجنة في جلسة عامة في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ يوليو، ومن ٢٢ إلى ٢٥ سبتمبر ومن ١٤ إلى ١٩ أكتوبر ومن ٢٢ إلى ٢٣ نوفمبر، كما عكف أعضاء اللجنة بشكل فردي في الفترة من ٢٠ يوليو إلى ٢٣ نوفمبر على مراجعة جميع جوانب تحقيقاتها، وعلى مختلف مراحل إعداد التقرير. وقد شارك أعضاء اللجنة شخصيا في جميع مراحل عمل اللجنة، وراجعوا المسوّدات المختلفة التي أعدها الموظفون وشاركوا مشاركة مباشرةً في إعداد هذا التقرير. وقد تفرّغ رئيس اللجنة للعمل في الفترة من ١ يوليو حتى تقديم هذا التقرير في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١ ويتوقع أن يستمر في منصبه حتى انتهاء مهمته يوم ١٦ ديسمبر ٢٠١١[١٧].

رابعاً: التحديات التي واجهتها اللجنة

٣٠–من المسلم به أن إنشاء لجنة مستقلة تتألف من أعضاء ليسوا من مواطني البلد الذي يجري فيه التحقيق أو من المقيمين فيه هو أمر غير مسبوق.

٣١–إن نطاق عمل اللجنة، الذي يشمل عمق واتساع نطاق التحقيق، فضلاً عن تحليل الوقائع، وتقييم التقارير وإفادات الشهود وادعاءات الإيذاء، وتحليل سياسات الجهات الحكومية البحرينية وممارساتها، في غضون فترة زمنية قصيرة جداً قد تسبب في العديد من المشاكل اللوجستية والعملية التي جرى التغلب عليها بنجاح.

٣٢–أن استقلال اللجنة كان يعني عدم إمكانية الاعتماد على الجهات الحكومية البحرينية أو موظفيها لتقديم الدعم اللوجستي أو غيره لخدمة أعمال التحقيق. كما أن عدم تشكيل اللجنة بمعرفة جهة حكومية دولية مثل الأمم المتحدة كان يعني أنه لا يمكن الاعتماد على موظفي هذه الجهة أو دعمها. وبالتالي، كان على اللجنة أن توفر لنفسها مكاتبها، ومعداتها، وأثاثها، وقاعدة بياناتها، ورجال أمنها، ومكان إقامتها ووسيلة انتقال موظفيها، وغير ذلك من الأمور اللوجستية، فضلا عن مواردها البشرية. وقد كان التحدي الأكبر هو إيجاد موظفين أكفاء يملأهم الشعور بالمسؤولية في غضون فترة زمنية قصيرة نسبياً، وإجراء التحقيقات في أحداث تغطي فترة تمتد لعدة أشهر بدءاً من الأحداث التي وقعت في فبراير ومارس ٢٠١١.

١٧ هذا هو التاريخ المحدد للانتهاء من توزيع التقرير النهائي فضلا عن تسوية الحسابات ونشر التقرير المالي المدقق حسابيا على الموقع الالكتروني للجنة.

خامساً: تمويل اللجنة

٣٣- تمتعت اللجنة بالاستقلال المالي الكامل عن حكومة البحرين. وقد تحقق ذلك من خلال تخصيص ١,٣ مليون دولار أمريكي لحساب اللجنة المصرفي المستقل، الذي تستخدمه دون غيرها[١٨]. وبالإضافة إلى هذا المبلغ المخصص من الديوان الملكي، تلقت الجنة دعما في شكل نفقات السفر الجوي والإقامة الفندقية والنقل الداخلي في البحرين، واستخدام اثنين من الفيلات لتضم مكاتبها. وقد تم تقديم قيمة هذه الخدمات مباشرة إلى اللجنة وتحمل تكلفتها الديوان الملكي. ودفعت اللجنة جميع النفقات الأخرى حيث اضطلع أحد مكاتب المحاسبين القانونيين المستقلين بتسجيلها. وستخضع حسابات اللجنة للتدقيق والمراجعة مرة ثانية بمعرفة مكتب محاسب قانوني مستقل آخر لضمان الدقة والشفافية. وسيجري نشر تقرير حسابات اللجنة ومراجعته لاحقا على الموقع الإلكتروني للجنة في ١٦ ديسمبر ٢٠١١.

٣٤- ستغلق اللجنة مكاتبها في الفترة من ٢٣ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠١١. وسيجري تسوية جميع الفواتير المستحقة في الفترة من ١ إلى ١٠ ديسمبر ٢٠١١.

سادساً: سجلات اللجنة

٣٥- خلال سير التحقيقات أنشأت اللجنة أرشيفاً ضخماً من السجلات والمواد. وجري فهرسة جميع هذه السجلات والمواد وتخزينها في خزائن مؤمّنة. وبالإضافة إلى ذلك، حُفظت السجلات إلكترونيا وخزنت رقمياً على أحد الأجهزة الخادمة المؤمّنة تأميناً جيداً خارج البحرين.

٣٦- وسيجري تدمير كافة السجلات والمواد التي حصلت عليها اللجنة من أجل حماية هوية جميع من قدموا معلومات وأدلة إليها. ومع ذلك، ستقوم اللجنة بحفظ قاعدة بياناتها ونسخ إلكترونية من هذه السجلات على قرص صلب مؤمّن خارج البحرين[١٩]. وسيجري تخزين القرص الصلب في حقيبة مغلقة في مكان مؤمّن، ولن يمكن الوصول إليها أو فتحه لاسلكيا. وسيحفظ هذا القرص لمدة عشر سنوات، وبعد ذلك سوف يتم تدميره. وسوف تمحى السجلات المخزنة على الجهاز الخادم نهائياً.

---

١٨ وقد دفعت أجور الموظفين على أساس جدول أجور العاملين في الأمم المتحدة، التي تتراوح ما بين P-2 إلى D-1، في أدنى درجة من كل مستوى. وقد صُنّف كبير المحققين عند مستوى D-1 وتقاضى ١٠٠٠٠ دولار شهريا، وصُنّف المحققون عند مستوى P-5 وتقاضى كل منهم ٨٠٠٠ دولار شهريا، وصنف رئيس الموظفين والرئيس الإداري والمالي عند مستوى P-4 وتقاضي ٦٠٠٠ دولار شهريا، وصُنّف الموظفون القانونيون المشاركون عند مستوى P-3 وتقاضوا ٥٠٠٠ دولار شهريا، وصنف مساعدو التحقيقات عند مستوى P-2 وتقاضوا ٣٥٠٠ دولار شهريا، وصنف أمناء السر وموظفو الأعمال الكتابية عند مستوى P-1 وتقاضوا ١٨٠٠ و ٢٠٠٠ دولار شهريا، وتقاضى أعضاء اللجنة ١٠٠٠ دولار يوميا مقابل العمل الذي أنجز في البحرين. وتقاضى الرئيس ما يعادل راتب وكيل الأمين العام، وهو ما يعادل أيضا آخر راتب له في الجامعة في عام ٢٠٠٩، أي ٢٢٥٠٠ دولار شهريا

١٩ تجري اللجنة مفاوضات مع المحكمة الدائمة للتحكيم في هولندا لحفظ القرص الصلب الذي يحتوي على السجلات الإلكترونية. وفي حالة عدم حفظ السجلات في محكمة التحكيم الدائمة، سيدبر الأعضاء تخزينه في مؤسسة أكاديمية قادرة على توفير نفس المستوى من الأمن مثل المحكمة الدائمة للتحكيم.

سابعاً: نشر التقرير وتوزيعه

٣٧- حددت اللجنة طرقاً متعددة لتوزيع تقريرها من أجل الإعلان عما يتضمنه من نتائج. أولها، نشره باللغتين العربية والإنجليزية على الموقع الإلكتروني للجنة في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١. وثانيها، طباعة أكثر من ٢٠٠٠ نسخة من التقرير باللغتين العربية والانجليزية لتوزيعها في أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر.

ثامناً: تأثير عمل اللجنة

٣٨- خلال فترة عمل اللجنة، اتخذت الخطوات اللازمة لمعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان القائمة وأولت اهتماماً خاصاً للحالات التي تثير قلقاً من الناحية الإنسانية. وقد تحقق ذلك من خلال التواصل مع المسئولين في حكومة البحرين، حيث كان لا بد من التدخل الفوري من الجهات الحكومية البحرينية لتخفيف المعاناة التي كابدها الأفراد الذين كانوا رهن التوقيف، أو في المستشفيات، وكذلك في الحالات التي تنطوي على فصل موظفي القطاع العام والخاص وفصل الطلاب من الجامعات ووقف المنح الدراسية الممنوحة لهم.

٣٩- ونتيجة لذلك، أفرجت الحكومة البحرينية عن أكثر من ثلاثمائة موقوف، وقدمت الرعاية الطبية الخاصة للمصابين. وأعيد المئات من موظفي القطاع العام والخاص المفصولين والطلاب الموقوفين عن الدراسة.

٤٠- ونتج عن إنشاء اللجنة حدوث تغير كبير في سياسات الجهات الحكومية البحرينية وممارساتها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، التوقف عن صور إساءة المعاملة. فمنذ إنشاء اللجنة، لم تأت أي إفادات تشير إلى وقوع سوء معاملة للموقوفين. بالإضافة إلى ذلك، استطاعت اللجنة جعل أقارب الموقوفين يحصلون على الحق في زيارتهم، كما أسفرت جهود اللجنة عن إسقاط بعض التهم الجنائية التي كانت موجهة لبعض الأشخاص، ولا سيما العاملين في المجال الطبي.

٤١- وما فتئ رئيس اللجنة يداوم على اطلاع جلالة الملك حمد بن عيسى شخصياً على تطورات الأوضاع، مما أدى إلى إصدار جلالته عددا من الأوامر الملكية، فضلا عن توجيهات أخرى للتخفيف من تبعات انتهاكات حقوق الإنسان المُبلّغ عنها.